Enforced Disappearances In Bahrain

الإختفاء القسري في البحرين

Published 30August 2013

BAHRAIN CENTER FOR HUMAN RIGHTS
Defending and promoting human rights in Bahrain

من نحن؟

BAHRAIN CENTER FOR HUMAN RIGHTS
Defending and promoting human rights in Bahrain

مركز البحرين لحقوق الإنسان منظمة غير ربحية وغير حكومية تم تسجيله لدى وزارة العمل البحرينية والخدمات الاجتماعية في يوليو 2002 وصدر قرار من جانب السلطات لإغلاق المركز في نوفمبر 2004. على الرغم من ذلك إلا أن المركز لا يزال يعمل بعد حصوله على دعم داخلي وخارجي لنضاله من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البحرين.

المؤسس المشارك والرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان هو عبد الهادي الخواجة، الذي يقضي حالياً حكماً بالسجن المؤبد لتهم تتعلق بحرية التعبير. الرئيس الحالي هو نبيل رجب، و هو أيضاً يقضي حكماً بالسجن لمدة عامين عقاباً على نشاطه كمدافع عن حقوق الإنسان. الرئيس بالنيابة هي مريم الخواجة.

ملاحظة:

الحالات المذكورة في هذا التقرير لا تمثل إلا جزء من حالات الإختفاء القسري في البحرين. وبسبب الجهود المحدودة لمركز البحرين لحقوق الإنسان، والإعتداءات الحكومية ضد من يرغب بالإبلاغ عن القضايا، فإن هذا التقرير يحوي عينات فقط من هذه القضايا. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت:

www.bahrainrights.org

"اللجنة ترى أن الحكومة قد أخفت أو حجبت عن المحتجزين أو أسرهم معلومات عن أماكن وجودهم لفترات تتراوح بين أيام وأسابيع".

- اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق
نوفمبر 2011

الإختفاء القسري

يمارس الاختفاء القسري على نطاق واسع ضد المعارضين السياسيين والنشطاء في البحرين. فهو انتهاك لعدد من الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر الحق في الأمن، والحق في محاكمة عادلة، وعدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة.

ولذلك، في ديسمبر 2006، اعتمدت الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري التي تهدف إلى منع وقوع حالات الاختفاء القسري، ومعاقبة الجناة، ووضع حد للإفلات من العقاب، وحماية حقوق ضحايا الاختفاء القسري وعوائلهم.

أعلنت الاتفاقية حق جديد ينص على: "لا يجوز تعريض أي شخص للإختفاء القسري" تحت أي ظرف من الظروف، وعرفت الاختفاء القسري على النحو التالي:

"الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون"

الإختفاء القسري في البحرين

السلطات في البحرين لديها سجل في استخدام الاختفاء القسري ضد المواطنين المعارضين أو المنتقدين للنظام على مدى عقود، ولكن أصبح هذا التكتيك يطبق على نطاقٍ أوسع وأكثر انتظاماً منذ بداية الاحتجاجات الشعبية المؤيدة للديمقراطية في 14 فبراير 2011. الاختفاء القسري في البحرين عادة ما يبدأ بمداهمة منزل العائلة في هجوم قبل الفجر من قبل رجال ملثمين يرتدون ملابس مدنية مدعومة من قبل قوات أمن يرتدون الزي العسكري. ويتم اختطاف أحد افراد العائلة من قبل السلطات، ويقومون بنهب المنزل. في معظم الأوقات بدون استثناء تقريباً، لا يتم إبراز مذكرة إعتقال. وعندما تحاول العائلة الإستعلام عن الشخص المختطف في مركز الشرطة و/أو في إدارة التحقيقات الجنائية، ينفون وجود هذا الشخص في عهدتهم، ويتبين فيما بعد في كثير من الأحيان وجوده هناك. كثيراً ما يُمنع المحتجزون من الإتصال بذويهم لعدة أيام، وأحياناً تصل لأسابيع. تعرض ضحايا الإختفاء القسري مراراً للتعذيب وسوء المعاملة والتحقيق معهم دون حضور محام وإرغامهم على توقيع إعترافات كاذبة. عندما يسمح لهم في النهاية بإجراء مكالمة هاتفية لعوائلهم، يتلقون تعليمات من الضابط المسئول بإخبار الأهل بأن المعتقل على ما يرام قبل أن يتم قطع الخط. كما أنهم محرومون من أبسط حقوقهم.

ذكرت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في تقريرها بأنها تلقت 196 حالة من حالات الاختفاء القسري وتم الإبلاغ عن ما يقارب من ألف حالة إضافية من قبل دائرة الحريات وحقوق الإنسان في أحد الجمعيات السياسية في الفترة التي غطاها التقرير (فبراير 2011 - 31 مارس 2011).

تعرض غالبية المحتجزين والسجناء للاختفاء القسري بعد اعتقالهم واحتجازهم لفترات تراوحت بين عدة ساعات إلى أسابيع. وقد وثق مركز البحرين لحقوق الإنسان ما يقرب من 200 حالة من حالات الاختفاء القسري خلال فترة زمنية تمتد شهر واحد ونصف فقط وهي الفترة من أوائل شهر يوليو 2013 حتى منتصف أغسطس 2013. وتراوحت حالات الاختفاء بين 2-10 أيام.

السلطات البحرينية تدعو البحرين بكل تفاخر "واحة حقوق الإنسان"، ولكنها ليست موقعة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد حثت العديد من منظمات حقوق الإنسان وعدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حكومة البحرين على الانضمام إلى الاتفاقية، ولكن لم تفض الجهود إلى ذلك. في 19 يوليو 2013، اجتمعت لجنة من خبراء الأمم المتحدة المستقلين لمناقشة وتنفيذ استراتيجيات لوضع حد لحالات الاختفاء القسري، ورد خلال الجلسة أنهم قد تلقوا عدداً من الحالات التي هي في قيد اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك حالات من البحرين.

تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون.

- المادة 5

السلطات في البحرين تستخدام الاختفاء القسري لإسكات المعارضين منذ عقود. العديد منهم اختطف وتعرض للاختفاء القسري لفترات تتراوح بين ساعات إلى عدة أسابيع. في فبراير 2011، خرج البحرينيين إلى الشوارع في احتجاجات حاشدة ضد الظلم والمطالبة بالحقوق ووضع دستور جديد من قبل الشعب والحكومة. في 15 فبراير 2011، في اليوم الثاني من الحركة المطلبية، **محمد البوفلاسة**، شاعر وكاتب بحريني وعسكري سابق في قوة دفاع البحرين، ألقى خطابا في دوار اللؤلؤة يطالب فيه بإصلاحات اقتصادية وسياسية. بعد وقت قصير من خطابه، اختفى البوفلاسة. لم تعرف عائلته مكان وجوده لأكثر من شهر، حتى أبلغهم مصدر مسؤول من قوة دفاع البحرين بأنه كان محتجزاً في مقر قوة الدفاع. أفاد أحد أفراد العائلة انه التقى البوفلاسة الذي كان "محتجزاً في الحبس الانفرادي في زنزانة صغيرة (1 متر×1 متر). تعرض للتعذيب، واضرب عن الطعام، وكانت علامات الإرهاق واضحة جداً عليه "(اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/4415 و http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/10-3)

بعد الحملة التي شنتها الحكومة على الاحتجاجات السلمية في مارس 2011 بمساعدة قوات عسكرية أجنبية؛ كان ضحايا هذه الحملة معلمين ونقابيين ورياضيين وطلاب وأطباء وغيرهم الكثير من ضحايا الاختفاء القسري. وجاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بأنها تلقت 196 حالة من حالات الاختفاء القسري، بالإضافة إلى آلاف الحالات من منظمات مستقلة في البحرين خلال فترة التغطية من بداية شهر فبراير 2011 حتى 31 مارس 2011. وقد وثق مركز البحرين لحقوق الإنسان ما يقرب من 100 حالة في شهر أغسطس 2013 فقط حيث كان مكان وجود الضحايا غير معروف لعدة أيام، ونفت السلطات معرفة مكان وجودهم.

محمد حسن، مدون يبلغ من العمر 27 عاماً يعرف على تويتر بـ @Safybh، اعتقل من منزله في 31 يوليو 2013 فجراً. لم يكن يعلم كل من عائلته ومحاميه عن مكانه لأكثر من ثلاثة أيام. في 3 أغسطس 2013، تم نقله إلى سجن الحوض الجاف. ذكر محاميه، عبد العزيز موسى، أنه خلال وقت اختفاء محمد تعرض للتعذيب كما رأى آثار الضرب على ذراعيه. وذكر محمد حسن في النيابة العامة بحضور محاميه أنه تعرض للضرب في إدارة المباحث الجنائية على ظهره وأسفل البطن. في 7 أغسطس، اقتيد للاستجواب مرة أخرى، حيث ورد أنه أجبر على الاعتراف تحت ضغط الإساءة النفسية والجسدية، وقد تم استجوابه حول عمله كناشط وحول الندوات والمنتديات التي حضرها خارج البحرين، واتصالاته مع الصحفيين. في نفس يوم اعتقال محمد حسن، اعتقلت السلطات صديقه، **حسين حبيل**، وهو مصور

صحفي حائز على جوائز، من مطار البحرين الدولي بينما كان في طريقه إلى دبي. عندما سألت عائلته عنه في إدارة التحقيقات الجنائية، نفوا وجوده في عهدتهم، ولم ترد معلومات عن مكان وجوده لعدة أيام. في 7 أغسطس 2013، اقتيد إلى النيابة العامة للتحقيق معه. وردت أنباء بتعرض حبيل للضرب أثناء تلك الفترة (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/6292 و http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/6324).

سلمان حسن محمد، 21 سنة، كان قد اختطف من عمله في 21 أغسطس 2013. قلقت عائلته عندما لم يعد إلى منزله في الوقت المعتاد. خرج والده وعمه للبحث عنه، وأبلغهم أحد زملاءه في العمل بأنه طُلِب من سلمان الذهاب للسوبرماركت في نهاية دوامه ولكنه لم يعد أبداً. وذكر صديقه أن هناك قوات أمن موجودة في المنطقة لكنه يعتقد بأن تواجدهم معتاد. اتجهوا إلى شرطة المطار حيث قيل لهم بأنه في إدارة التحقيقات الجنائية. في اليوم التالي، سألوا عنه في التحقيقات الجنائية وأحيلوا إلى مركز شرطة المحرق، حيث نفى وجود سلمان. تلقت العائلة اتصالاً منه في 23 أغسطس 2013 ولم يستمر سوى بضع ثوان قال خلالها لهم بأنه على ما يرام قبل قطع الخط. في 25 أغسطس، ذهبت العائلة إلى إدارة التحقيقات الجنائية ولم يحصلوا منهم عن أية معلومات حول محمد، وقيل لهم بأنهم سوف يتصلون بهم. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تسمع عائلة سلمان عن ابنها حتى الآن، ولا تزال السلطات تمنع بتزويدهم بأية معلومات (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/en/node/6343).

تنص الإتفاقية على تعريفاً شاملاً للإختفاء القسري، وتشير إلى أن عناصر الجريمة على النحو التالي:
الحرمان من الحرية بأي شكل من الأشكال على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.

لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري.

- المادة 1.2

تؤكد الاتفاقية بأن لا شيء يبرر الاختفاء القسري، ولكن السلطات في البحرين تستخدمه مراراً كأداة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين والمدنيين.

اعتقل **نبيل رجب**، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان من منزله بسبب دعوته لتنظيم احتجاجات سلمية ولانتقاده العائلة الحاكمة على موقع الشبكة الاجتماعية تويتر. أثناء وجوده في السجن لقضاء عقوبته، شهد تعذيب عدد من الأطفال على أيدي حراس السجن. في 14 مايو 2013، أفاد رجب بما رآه لزوجته وطلب منها التواصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) لزيارة السجن حتى يمكنه تقديم شهادته. بعد وقت قصير من هذا الإتصال، وردت أنباء بنقل رجب من زنزانته ولم يعد. اختفى وفقدت أسرته الاتصال معه لعدة أيام (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/en/node/6121).

ناجي فتيل، مدافع عن حقوق الإنسان وعضو إداري في جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، اختطف من قبل رجال ملثمين يرتدون ملابس مدنية من منزله في بني جمرة فجراً في 2 مايو 2013. طلب محاميه معلومات عنه من النيابة العامة، ولكنه لم يحصل منهم على أية معلومات كما أنهم ليسوا على علم بالتهمة الموجهة إليه. بعد أربعة أيام من الاختفاء القسري، اتصل فتيل بعائلته، وأفاد لهم تعرضه لأشكال مختلفة من التعذيب أثناء فترة اختفائه القسري. فتيل مسجون حالياً ويحاكم في محاكمة صورية بموجب قانون الإرهاب (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/en/node/5734).

جعفر الدمستاني، ابن أحد السجناء، غرد على موقع التواصل الاجتماعي تويتر عن والده المسجون في 19 يونيو 2013. نشر على تويتر عن إصابة والده في الظهر التي يعاني منها نتيجة التعذيب على يد مبارك بن حويل. تمت مداهمة منزل جعفر في الساعة 3:00 صباحاً في 20 يونيو 2013 وتعرض للخطف واقتيد إلى مكان مجهول. عندما استفسرت أسرته عن مكان وجوده، نفى المسؤولون وجوده في عهدتهم. كان في عداد المفقودين لمدة 3 أيام على الأقل. وأفرج عنه بعد عدة أسابيع دون محاكمة (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/6190).

لكل ضحية الحق في معرفة الحقيقة عن ظروف الاختفاء القسري، وسير التحقيق ونتائجه ومصير الشخص المختفي. وتتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة في هذا الصدد.

- المادة 2.24

الاختفاء القسري جريمة ترتكبتها السلطات في البحرين بسبب سياسة الإفلات من العقاب المحلية التي تمارس على أعلى مستويات السلطة، ولهذا لا يؤخذ الانتهاك بجدية ولا يعتبر جريمة حتى. الضحايا قد يختفون بالمدة التي تختارها السلطات، ممثلة في وزارة الداخلية وإدارة التحقيقات الجنائية، دون تقديم أي معلومات لأقارب أو محامي الأشخاص المختفين.

يوسف أحمد موالي، 24 سنة، كان في عداد المفقودين في 9 يناير 2012. سألت عائلته عن مكان وجوده في مركز شرطة المنطقة، حيث تم إخبار والدة موالي بوجوده في التحقيقات الجنائية. الضابط الذي تحدثت له أخبرها بأنه على ما يرام وليس هناك حاجة للقلق. ثم مزق ورقة تقديم طلب الحصول على معلومات حول مكان وجود ابنها دون تقديم مزيد من المعلومات. بعد خمسة أيام من البحث المستمر حول مكان وجوده وحالته، مع عدم استجابة من السلطات، تلقت عائلته مكالمة هاتفية من السلطات تخبرهم عن عثورهم على جثة ابنهم. أكد الفحص الطبي الشرعي في ما بعد بأن وفاته كانت بسبب التعذيب.

عبد الهادي الخواجة، أحد رواد المدافعين عن حقوق الإنسان في مملكة البحرين، قام بإضرابات عديدة عن الطعام، بدأ أطولها فى 8 فبراير 2012، احتجاجاً على سجنه وسوء معاملة السجناء السياسيين بعد أن حكم عليه بالسجن المؤبد في محكمة عسكرية. تدهورت حالته الصحية بشدة خلال تلك الفترة. في اليوم 77 من إضرابه عن الطعام، في 25 أبريل 2012، لم تتلق عائلته اتصالاً منه كما يفعل عادة. رفضت السلطات وإدارة المستشفى تزويد العائلة بأي معلومات عنه. لم يسمح لمحاميه الاتصال به لمدة 3 أسابيع على الرغم من الطلبات المتكررة، ولم يسمح للسفير الدنماركي بزيارته أو التحدث معه لفترة من الزمن (الخواجة مواطن دنماركي أيضاً). تسبب ذلك بتزايد الخوف والقلق على حياته. بعد أكثر من أربعة أيام من الاختفاء القسري، تمكنت العائلة من زيارته. قال الخواجة في الزيارة، بأنه كان مقيداً في السرير ومخدراً في ذلك الوقت، وقاموا بتغذيته قسراً عن طريق أنبوب التغذية المعوية وهذا يعتبر تعذيباً بموجب القانون الدولي (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/5297).

في 24 مايو 2013، **رضا عبد الله عيسى الغسرة**، 25 سنة، اعتقل بوحشية، وفقاً لشهود عيان أفادوا بأنه في الساعة 7:30 من صباح يوم الجمعة 24 مايو 2013، سيارات مدنية أحاطت بالغسرة الذي كان يركب دراجته النارية، واعتقلته واقتادته إلى مركز التعذيب غير الرسمي، والمعروف بـ "الخيالة". لم تتلقى عائلة رضا أية معلومات عنه لعدة أيام. زاد خوفهم عندما تم نشر صورة له وتسجيل صوتي من قبل الحسابات الموالية للحكومة في موقع التواصل الاجتماعي تويتر. يظهر رضا في الصورة وهو ملقاً على الأرض، مكبل اليدين والدم يسيل من وجهه، أما التسجيل الصوتي الذي زُعم بأنه كان صوت رضا، يحتوي على صراخ رجل يتعرض للضرب والتعذيب. حتى اليوم، لم تتخذ السلطات أية إجراءات للتحقيق في تقارير التعذيب وسوء المعاملة المحيطة بإختفاء رضا، على الرغم من الأدلة المقدمة لتعرضه للتعذيب (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/6144).

في 14 أغسطس 2013، "يوم التمرد" دعي البحرينيون إلى افتراش الأرض خارج منازلهم كشكل من أشكال الاحتجاج السلمي. في دمستان، شارك اهل القرية في هذه الفعالية من خلال جلوسهم بالقرب من منازلهم. وعلى الرغم من الطابع السلمي للفعالية، تعرضوا لهجوم من قبل ما يقارب من خمس سيارات للشرطة. بعد حوالي 45 دقيقة من تجادل الشرطة مع المواطنين، أمروا **عبدالله يوسف محمد**، 24 سنة، بإعطائهم بطاقة هويته، فأجابهم بأنها داخل المنزل. طلب منه الضابط الذي كان يرتدي ملابس مدنية أن يجلبها له شخص من الداخل، ولكن عبدالله اقترح بأنه سيجلبها بنفسه لعدم وجود أحد داخل منزله بإستثناء والدته المسنة، فرفض الضابط ذلك. بعد فترة وجيزة، بدأ مواطنون من القرية التجمع حول مكان الحادثة، إلا أن قوات الشرطة هاجمتهم باستخدام الرصاص الإنشطاري، والغاز المسيل للدموع، والقنابل الصوتية. وقام شرطي برش رذاذ الفلفل في وجه شقيق عبدالله وزوجته. تجمع عدد أكبر من قوات الأمن واعتقلت عبدالله و**زهير يحيى ماجد**، 23 سنة، الذي كان يحاول حماية صديقه ومنعهم من اعتقاله الوحشي. تبع شقيق عبدالله سيارات الأمن عند مغادرتهم ليعرف أين سيأخذ أخيه، لكنه لم يكن قادراً على معرفة أي معلومات عنه. سمح لزهير الإتصال بعائلته بعد 24 ساعة، ولكن عائلة عبدالله لم تسمع عنه إلا بعد ثمانية أيام من اعتقاله. عبدالله موجود حالياً في سجن الحوض الجاف (اقرأ: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/6349).

" تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لكي يشكل الاختفاء القسري جريمة في قانونها الجنائي." المادة 4 و" تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لإقرار اختصاصها بالبت في جريمة اختفاء قسري..." المادة 1.9

ترفض حكومة البحرين التصديق على الاتفاقية كما لا توجد قوانين تجرم أعمال الاختفاء القسري، رغم وجود أدلة للإنتشار الواسع للجريمة. وعلى الرغم من أن قدرا كبيراً من الأدلة متوفراً، وقد تم توثيقها من قبل العديد من منظمات حقوق الإنسان الموثوق بها المحلية والدولية، إلا أنه لم يؤخذ أي من من وجهت إليه تهمة عن هذا الانتهاك إلى المحكمة.

بدءاً من مارس 2011، شنت السلطات حملة وحشية واسعة النطاق ضد المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، تم خلالها اختطاف الآلاف من الأفراد واختفائهم. اختفى الاستاذ **مهدي أبو ديب**، رئيس جمعية المعلمين البحرينية، في 6 أبريل 2011. لم تتمكن عائلته من الحصول على أية معلومات عنه لمدة 24 ساعة قبل أن تعلم بأنه قد اعتقل من قبل رجال ملثمين يرتدون ملابس مدنية. لمدة 24 يوماً، كان أبوديب في الحبس الانفرادي مع اتصال ضئيل أو معدوم مع العالم الخارجي، ولم تتمكن عائلته من الوصول إليه، الأمر الذي دفعهم للخوف على سلامته.

في 15 يونيو 2013، **سيد ماهر هاشم جعفر**، 40 سنة، أصيب برصاص إنشطاري أثناء مشاركته في احتجاج سلمي في منطقة البلاد القديم. انشر مقطع فيديو لاعتقاله الوحشي في المواقع الالكترونية: (http://youtu.be/usDMVjJIxOA) ولم تحصل العائلة على أي معلومات عنه. بعد يومين تلقوا مكالمة من مركز شرطة النبيه صالح طلبوا منهم جلب ملابس له. وعندما وصلوا مركز الشرطة، رفض الضباط أخذ الملابس وأبلغوا العائلة بأنه محتجز في مكان آخر. في 23 يونيو سعت العائلة للحصول على معلومات من النيابة العامة، وقيل لهم بأنه محتجز في سجن الحوض الجاف. عندما ذهبوا إلى الحوض الجاف في اليوم التالي، نفى المسؤولون هناك أيضاً وجوده في عهدتهم. ذهبوا مرة أخرى إلى النيابة العامة، وأبلغوهم بأنهم لم يستطيعوا تحديد مكانه، وبأنه سيتم الاتصال بهم في حال ورد أي خبر عنه. في 25 يونيو، تمكنت العائلة أخيراً من رؤية سيد ماهر بعد ذهابهم إلى النيابة العامة وسجن الحوض الجاف مرة أخرى. وبدلاً من التحقيق في الادعاءات والانتهاكات التي تعرض لها، بما في ذلك اختفائه القسري، ومحاسبة المسؤولون، أصدرت وزارة الداخلية بياناً تشير فيه إلى أن سيد ماهر كان من مجموعة "مثيري الشغب"، "الإرهابيين"، و "المخربين" (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/6242).

اعتقل **عبد الله سعيد عبد الله**، 26 عاماً، في 13 أغسطس 2013 الساعة 2:30 صباحاً وفقاً لما أفاد به شقيقه بأن رجال ملثمين يرتدون ملابس مدنية مدعومة من قبل قوات الأمن داهمت منزلهم وسألت عن عبدالله. أبلغتهم العائلة بأنه في شقة في الطابق العلوي مع زوجته والأطفال. ذهبوا إلى شقته واقتحمها عشرة رجال ملثمين يرتدون ملابس مدنية. تمت مصادرة الهواتف واعتقال عبدالله. قيل للعائلة أنه سيحتجز لمدة ساعتين فقط. في اليوم التالي، ذهبوا إلى مركز شرطة الخميس حيث قيل لهم أنه قد يكون في إدارة التحقيقات الجنائية، وفي التحقيقات الجنائية أشاروا للعائلة بأنه في النيابة العامة، وباتوا يرسلونهم من مكان إلى آخر دون حصولهم على أية معلومات عنه. تعرض عبدالله للاختفاء القسري لمدة 8 أيام. في 21 أغسطس 2013، تلقت العائلة مكالمة منه قال فيها بأنه بخير وبحاجة إلى ملابس، ثم قطعت المكالمة فجأة. عبدالله محتجز حالياً في سجن الحوض الجاف، وهو متهم بموجب قانون الإرهاب المدان دولياً.

تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لمنع الجرائم التالية والمعاقبة عليها جنائيا: (أ) انتزاع الأطفال الخاضعين لاختفاء قسري أو الذين يخضع أحد أبويهم أو ممثلهم القانوني لاختفاء قسري، أو الأطفال الذين يولدون أثناء وجود أمهاتهم في الأسر نتيجة لاختفاء قسري؛...

- المادة 25.1.a

إبراهيم المقداد وجهاد صادق، كلاهما بعمر 16 عاماً، اعتقلا في 23 يوليو 2012. تعرض الطفلان للاختفاء القسري لمدة 48 ساعة. عندما استفسرت عائلتاهما عنهما في مراكز الشرطة قيل لهم مراراً من قبل الضباط بأنهم لا يعرفون عنهما شيئاً. في 25 يوليو 2012، سمح لهما بإجراء مكالمة وأبلغا عائلتيهما بأنهما في سجن الحوض الجاف. تعرضا لسوء المعاملة والإكراه على الاعتراف وحكم عليهما بالسجن 10 سنوات وفقاً لقانون الإرهاب المدان دولياً في 4 أبريل 2013. في الوقت الحالي، يقضيان مدة العقوبة في سجن البالغين (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/5705).

اعتقل **أحمد عبدالله العجيمي**، 16 سنة، من قبل رجال ملثمين يرتدون ملابس مدنية من الشارع حيث كان متجهاً سيراً إلى المنزل في 2 يوليو 2013. تعرض العجيمي للاختفاء القسري لمدة خمسة أيام وبعد ذلك تلقت عائلته مكالمة منه قال لهم فيها انه في سجن الحوض الجاف عنبر 11. أُخذ العجيمي إلى النيابة العامة والتحقيق معهم دون وجود محام. كانت أول زيارته له في 10 يوليو 2013، وأفاد لعائلته تعرضه للتعذيب، بما في ذلك إجباره على الوقوف لمدة يوم كامل في إدارة التحقيقات الجنائية لكي يعترف بتهم لم يرتكبها. وهو حالياً في السجن لمدة 45 يوماً على ذمة التحقيق.

هيثم موسى جعفر، 16 سنة، اعتقل في 2 يوليو 2013 بعد مداهمة منزله من قبل رجال ملثمين يرتدون ملابس مدنية في الساعة 2:30 صباحاً، واتجهوا مباشرة إلى غرفته لاعتقاله، كما أنهم فتشوا المنزل، وصادروا هاتفه، واقتادوه إلى مكان مجهول. بعد 24 ساعة، تلقت العائلة مكالمة من هيثم أخبرهم فيها أنه على ما يرام قبل أن يقطع الخط. وكان التحقيق معه في النيابة العامة دون محام. وهو محتجز حالياً في سجن الحوض الجاف.

" لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ"الضحية" الشخص المختفي وكل شخص طبيعي لحق به ضرر مباشر من جراء هذا الاختفاء القسري."

- المادة 24.1

توسع الاتفاقية تعريف "الضحايا" وتنص على انه ليس فقط الشخص المختفي هو الضحية في هذا الانتهاك ولكن أيضاً كل من يتأثر مباشرة من هذه الجريمة، بما في ذلك أقارب المختفين. فهم يكونون في قلق وخوف دائم على سلامة الشخص المختفي وهذا يجعل منهم ضحايا للإختفاء القسري. وقد تستعطف الأسر وتناشد المجتمع الدولي وتدعو السلطات للحصول على أية معلومات عن أحبائهم.

تم إعتقال **علي عبد الله سعد**، وهو رجل كفيف يبلغ من العمر 29 سنة، في 14 مايو 2013 دون أمر قضائي بعد قيام مجموعة من الملثمين يرتدون ملابس مدنية بمداهمة منزله فجراً. أخبر علي عائلته بإنه سأل الضباط مرات عديدة عن مكان وجوده، لكنهم رفضوا الاجابة. كانت عائلته قلقة للغاية على سلامته، إضافة إلى فقدانه للبصر فهو يعاني من التهاب في الصدر ويعاني من مرض عقلي كما أفادت عائلته. تعرض علي سعد للاختفاء القسري لمدة خمسة أيام بعدها اتصل بعائلته واخبرهم فقط بأنه على ما يرام قبل قطع الخط. وهو حالياً في المعتقل محروم من الرعاية الطبية، الأمر الذي يضع حياته في خطر كبير (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/en/node/6128).

في 19 يوليو 2013، هاجمت قوات الأمن مظاهرة سلمية في منطقة البلاد القديم. وأصيب **محمود مبارك**، 25 سنة، من مسافة قريبة جداً بالرصاص الإنشطاري بإصابات خطيرة في رأسه وصدره. اقتيد من قبل قوات الأمن بعد سقوطه بسبب إصابته. استفسرت عائلته عن مصير ابنهم المصاب في مركز شرطة الخميس ولكن قيل لهم بأنه لم يكن لديهم أي شخص محتجز بهذا الاسم. على الرغم من إصاباته الخطيرة، تعرض مبارك للاختفاء القسري لمدة ثلاثة أيام، عندها سمح لأسرته أخيراً بزيارته لمدة خمس دقائق.

منيرة سيد حبيب، 27 سنة، اعتقلت بوحشية في 28 نوفمبر 2012 بعد أن قامت مجموعة من القوات الخاصة ورجال ملثمون مسلحون يرتدون ملابس مدنية بمداهمت منزلها فجراً في منطقة الغريفة. تم تفتيش المنزل لمدة ساعتين، كما تم مصادرة عدد من الكمبيوترات من المنزل وعدد من الهواتف النقالة. تعرضت منيرة للاختفاء القسري لمدة 30 ساعة على الأقل خلالها رفضت السلطات الكشف عن أي معلومات بشأن مكان وجودها وسلامتها لذويها الذين كانوا قلقين جداَ بعد أن شهدوا المداهمة والاعتقال الوحشي. وبحسب ما ورد فإنها وضعت في الحبس الانفرادي في غرفة صغيرة شديدة البرودة تسمى "الثلاجة"، ومنعت من الاتصال مع العالم الخارجي، بما في ذلك عائلتها والمحامي. أفادت بانها استجوبت لعدة ساعات، قبل أن يتم نقلها إلى سجن النساء بمدينة عيسى حيث احتجزت في الحبس الانفرادي. تم نقلها مرة أخرى إلى إدارة التحقيقات الجنائية ووضعت في نفس الغرفة بعد جلسة أخرى من الاستجواب، ثم اقتيدت إلى مكتب النيابة العامة، وأمرت النيابة العامة بالإفراج عنها بعد أن وجهت إليها تهمة "المشاركة في تظاهرة، ومراقبة الطريق للمتظاهرين" (اقرأ المزيد: http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/5552).

علي حسن جعفر من قرية النويدرات اختطف من قبل رجال يرتدون ملابس مدنية في 26 أغسطس 2013 بعد مداهمة منزله من قبل قوات الأمن. سألت عائلته عنه في مركز شرطة الوسطى وإدارة التحقيقات الجنائية، لكن السلطات نفت وجوده في عهدتهم. كان علي في عداد المفقودين لمدة أربعة أيام، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال مكان وجوده غير معروف.

تنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أيضاً على أن "تضمن كل دولة طرف الحق في تشكيل منظمات ورابطات يكون هدفها الإسهام في تحديد ظروف حالات الاختفاء القسري، ومصير الأشخاص المختفين، وفي مساعدة ضحايا الاختفاء القسري. (المادة 24.7)"، وذلك يكفل الحق في تكوين الجمعيات والمشاركة في الاحتجاجات المطالبة بالمعلومات عن المختفيين قسرياً. وقد نُظمت العديد من الاحتجاجات من قبل أسر ضحايا الاختفاء القسري في القرى وأمام مراكز الشرطة، لكن قوات الأمن تفرقهم باستخدام الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت واعتقال المتظاهرين.

الضحايا، سواء المختفين قسرياً أو ذويهم، يحق لهم الحصول على الإنصاف والتعويض " - تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، لضحايا الاختفاء القسري الحق في جبر الضرر والحصول على تعويض بشكل سريع ومنصف وملائم. 5 - يشمل الحق في الجبر المشار إليه في الفقرة 4 من هذه المادة الأضرار المادية والمعنوية، وعند الاقتضاء، طرائق أخرى للجبر من قبيل: (أ) رد الحقوق؛ (ب) إعادة التأهيل؛ (ج) الترضية، بما في ذلك رد الاعتبار لكرامة الشخص وسمعته؛ (د) ضمانات بعدم التكرار. (المادة 24.4 و 24.5) ".

الخاتمة والتوصيات:

الخاتمة:

كثير من الناس في البحرين يعيشون في خوف دائم من قيام السلطات بمداهمة منزلهم، واختطاف أحد أفراد الأسرة وتعريضه للتعذيب. عينة من الحالات المذكورة أعلاه يجعل من الواضح أن الحكومة مستعدة لتعريض أي شخص بما فيهم صحفيين ونشطاء حقوق الإنسان وقادة سياسيين ومواطنين عاديين، وحتى الأطفال، لهذه الممارسة الوحشية. لا يمكن السماح للسلطات بمواصلة استغلال مواطنيها من هذا الطريق والحفاظ على دعم المجتمع الدولي.

التوصيات:

مركز البحرين لحقوق الإنسان يدعو الحكومات المقربة من حكومة البحرين، وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وجميع المؤسسات الدولية ذات الصلة، مثل الأمم المتحدة، لوضع حد للإفلات من العقاب الدولي والضغط على حكومة البحرين من أجل:

1. التوقف الفوري عن ممارسة الاختفاء القسري؛

2. التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

3. التحقيق في جميع مزاعم الاختفاء القسري وتقديم المسؤولون عنها أمام محاكمة عادلة ومستقلة.

4. الإفراج عن جميع ضحايا الاختفاء القسري، فضلاً عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الرأي.

5. تقديم تعويضات لجميع ضحايا الاختفاء القسري، سواء في ما يتعلق بالوقت الذي قضوه في الاحتجاز، والحاجيات التي نهبتها قوات الأمن خلال المداهمات.

توصيات إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي:

1. وقف جميع مبيعات الأسلحة إلى البحرين فوراً.

2. تطبيق العقوبات ضد الأفراد في حكومة البحرين الذين ثبت ارتكابهم لانتهاكات في حقوق الإنسان ويتمتعون بالإفلات من العقاب في البحرين.

3. مساءلة الأمم المتحدة للحكومة البحرينية سواء في مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

4. عقد كل العلاقات الاقتصادية مع البحرين لمعيار حقوق الإنسان الأساسية.

توصيات إلى الأمم المتحدة:

1. إصدار بيانات عامة حول حالات الاختفاء القسري في البحرين والضغط على الحكومة لمحاسبة المتورطين.

2. ترافع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان وطرح مثل هذه الانتهاكات في بياناتهم تحت إطار البنود ذات الصلة.